في أسباب نجاح نتنياهو بالبقاء

انطوان شلحت

تدخل حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة التي بدأت يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 شهرها الـ12 بعد ثلاثة أيام. وفي هذه المناسبة أشير، في أكثر من منبر إسرائيلي، إلى أنه بالرغم من انقضاء هذه الفترة الطويلة، فإن بنيامين نتنياهو، الذي يحمّله عديد من الساسة والمسؤولين الأمنيين السابقين، فضلًا عن كُثر من المحللين السياسيين والعسكريين، المسؤولية الرئيسية عن هذه الحرب التي جاءت في أعقاب عملية طوفان الأقصى التي نفذتها حركة حماس، ما زال رئيساً للحكومة اليمينية الأكثر تطرّفاً قومياً ودينياً، والتي بدأت ولايتها بخطة الانقلاب على الجهاز القضائي، وما تسببت به من انقسام حادّ في مجتمع دولة الاحتلال. ولا بُدّ من إعادة التذكير بأنه في يوم الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، صاغ غادي كيدم، الذي قتل ستة من أفراد عائلته خلال هجوم حماس، خطاب «أنا أتّهم» ووزعه على الرأي العام، وكتب فيه: أنا أتّهم نتنياهو بأنه أوصل إسرائيل إلى أكبر كارثة في تاريخها. أتّهمه بتمزيق الشعب في خطة الانقلاب على الحكم التي فككت الدولة وأضعفتها... وأتّهمه بتجاهل تحذيرات رؤساء المؤسّسة الأمنية. إن دماء عائلتي على كفّه. أنا أتّهم نتنياهو الذي ما زال يشكل خطرًا حقيقيًا على إسرائيل وجنودها ومواطنيها... أتّهم نتنياهو بتفكيك مؤسسات الحكم، وبعدم أداء الدولة عملها في زمن الحرب. أتّهم نتنياهو المنشغل بترتيب ذريعة لنفسه للهروب من لجنة التحقيق، بدلًا من التركيز على إدارة الحرب. أتّهم نتنياهو بالانشغال بمصلحته الشخصية بدلًا من مصلحة الدولة وأمنها. نتنياهو خطر على الدولة. أغلبية الشعب لا تصدقه. لأجل إنقاذ البلد وإنقاذنا يجب على نتنياهو الرحيل الآن. نعم الآن، في خضم الحرب.

وفي التظاهرة التي تلا فيها كيدم خطابه، تعالت هتافات قاسية موجهة إلى نتنياهو: «قاتل»، «خائن»، «لا غفران لملاك الموت والخراب». كما نوّهت وسائل الإعلام في تلك الفترة بأن ياعيل ألون، التي قتل ابنُها في هجوم السابع من أكتوبر، كانت من أوائل الذين رفعوا مطلب إقالة نتنياهو. ومما صرّحت به في حينه: «منذ البداية، كان واضحًا لي ما الرسالة التي أردتُ إيصالها ومن هو المسؤول عن هذا الإخفاق. لا الجيش الإسرائيلي ولا أي شخص آخر. إن شخصاً واحداً هو المسؤول، نتنياهو، وأعضاء هذه الحكومة الذين تعاونوا مع جنونه». وردًّا على سؤال ماذا يمكن أن يعزّيها، قالت: «عزله ومحاكمته. الرجل مجرم حرب. وإذا لم يُعزل الآن، سيتضرّر مزيد من الأشخاص. كيف يمكننا الثقة بأنه يتعامل مع قضية المخطوفين بموضوعية؟ كيف يمكن أن نثق به في إدارة الحرب؟ إنه مشغول بتسجيل النقاط ولن يوقف الحرب إلا في اللحظة الملائمة له. الرجل ببساطة خطر». بطبيعة الحال، تزداد يوماً بعد يوم التساؤلات عن الأسباب وراء نجاح نتنياهو في البقاء في منصبه، وبمتابعة ما يُنشر في الإعلام الإسرائيلي بشأن تلك الأسباب، فإن الاستنتاج الأساسي أنها ثلاثة أسباب رئيسية: أن المعارضة الإسرائيلية ضعيفة وليست موحدة في مواجهة نتنياهو؛ وجود ائتلاف حكومي فاشل ولكنه متماسك، وبالأساس في ظل تراجع قوته في استطلاعات الرأي العام، ما يجعله متمسكًا بسدّة الحكم؛ خطورة الأوضاع الأمنية والسياسية التي تجد إسرائيل نفسها في خضمها وتعتبر غير مسبوقة في تاريخها.

ولعلّ الأكثر أهمية أن المعارضة فاقدة أي بديل للسياسة التي يعرضها نتنياهو، وخصوصاً لما يوصف بأنه «اليوم التالي» للحرب. وليس هذا الواقع جديداً. وبشكل عام، «الاشمئزاز من نتنياهو» وحده ما يعيد التذكير بوجود معارضة في إسرائيل، وهو الاشمئزاز شخصي، ولا وجود لمعارضة حقيقية بالنسبة إلى مسائل أساسية، كالاحتلال والحرب والديمقراطية، ففي هذه المسائل لا توجد فوارق كبيرة بين اليمين والوسط واليسار الصهيوني، وليس مبالغة القول إن ثمّة دولة تتكلم بصوت واحد، وإن لديها وجهة نظر واحدة ورأياً واحداً!

يعلنون علينا الحرب ونعلن عليهم الحب

حلمي الأسمر

لا أدري كيف استحضرتُ هذه الكلمات من كتاب الأديبة غادة السمان «اعلنتُ عليك الحب»، وأنا أشهد أحد أكثر المواقف غرائبية وفجائعية في تاريخنا العربي، إذ تقول: بكامل وعيي، أو بما تبقّى منه، بعد أن عرفتك، قرّرت أن أحبك، فعل إرادة لا فعل هزيمة (!)، إلى أن تقول: لا تصدق حين يقولون لك إنك في عمري فقّاعة صابون عابرة، لقد اخترقتني كصاعقة وشطرتني نصفين، نصف يحبك ونصف يتعذب لأجل النصف الذي يحبك.

ليس هذا المشهد الغرامي الصاعق هو ما يصف حالة النظام العربي الرسمي في علاقته المُلغزة مع العدو الصهيوني؟ من يصدّق أن هذا النظام، بعد كل هذا الدم الذي أراقه في فلسطين، وفي غيرها من بلاد العرب، لم يزل واقعاً في حبّه؟ ولم يزل يتحدّث عن «السلام الاستراتيجي»، والتعاون الأمني والاقتصادي؟ ما الذي فعلته «إسرائيل» لهذا النظام، حين تعلن عليه الحرب ويعلن عليها السلام؟ ثم من بقي في هذا الكيان يتحدّث عن هذا الشيء، بعدَ كل ما اقترفه وما يقترفه حتى ساعة كتابة هذه السطور، بل حتى كنس آخر أثر من بقاياهم من فلسطين؟

كيف نفهم هذا «السجود الملحمي» الوثني في حضرة رموز هذا العدو الذي يشبه سجود المستوطنين في باحات الأقصى الشريف، بين يدي جريمة هي الأكثر بشاعة وتوحشا في التاريخ المعاصر؟

لقد أعلنت سلطات الاحتلال الصهيوني على غزّة «تدين» العدوان الصهيوني على غزّة والضفة الفلسطينية باشد العبارات وأقساها، وعملياً، تعلن تمسّكها بما تسمّيه «خيار السلام الإستراتيجي». طبعا هناك من هذه الرموز من لم يكلف نفسه عناء الإدانة والشجب حتى، بل يطلق ذبابه وقنواته ومنصّاته الإعلامية للتقليل من المقاومة وتسخيف منجزاتها، والانتصار للعدو وتبرير عدوانه، إن المشهد الأكثر استفزازًا هو التمسّك بـ «خيار السلام الإستراتيجي»، وسط كل هذا الدمار الوحشي، وسحق كل النصوص التي تضمنتها اتفاقات السلام تحت جنازير «الميركفاه» أما المشهد الأكثر قسوة ودراماتيكية، فهو تمسّك بعضهم بما يسمّونه «التنسيق الأمني»، وتقديسه كأنه وثن سياسي في وقت يستبيح العدو فيه كل مقدس فلسطيني، ابتداء من قبلة المسلمين الأولى وليس انتهاء بالدم البريء لأبناء الأرض المقدسة، فهو يمدّ «احترامه» لكل ما هو موجود في الأرض الفلسطينية شجرا وحجرا وبشراً!

المشهد أكثر سوريالية من كل ما جنح إليه كافكا وما أنتجه خيال ملكي أفلام الرعب ستيفن كينغ والفريد هتشكوك، فقد تدحرجت مفردات السياسة ومعادلاتها في العلاقة البينية بين النظام العربي الرسمي والعدو الصهيوني، من معادلة «الأرض مقابل السلام» إلى «السلام مقابل السلام»، وصولا إلى «الحب مقابل الحب». إنهم يقتلوننا ونحبهم، يصادرون الأرض ويقيمون المستعمرات، ونحدّثهم عن خيار السلام الاستراتيجي.

أي لغز يحمله هذا الموقف العربي الرسمي، إلا أن يكون شيئاً كاملا في الجريمة، وليس محرضا عليها فقط، أو مُيسّرا لارتكابها، وربما محرضا عليها، وتلك لحظة فارقة في تاريخ هذه الأمة، فقد قطع هذا النظام العربي الرسمي آخر خيط يقي في هذا الكيان يتحدّث عن هذا الشيء، بعدَ كل ما اقترفه وما يقترفه حتى ساعة كتابة هذه السطور، بل حتى كنس آخر أثر من بقاياهم من فلسطين؟

كيف نفهم هذا «السجود الملحمي» الوثني في حضرة رموز هذا العدو الذي يشبه سجود المستوطنين في باحات الأقصى الشريف، بين يدي جريمة هي الأكثر بشاعة وتوحشا في التاريخ المعاصر؟

رسمياً، بعض رموز النظام العربي «تدين» العدوان الصهيوني على غزّة والضفة الفلسطينية باشد العبارات وأقساها، وعملياً، تعلن تمسّكها بما تسمّيه «خيار السلام الإستراتيجي». طبعا هناك من هذه الرموز من لم يكلف نفسه عناء الإدانة والشجب حتى، بل يطلق ذبابه وقنواته ومنصّاته الإعلامية للتقليل من المقاومة وتسخيف منجزاتها، والانتصار للعدو وتبرير عدوانه، إن المشهد الأكثر استفزازًا هو التمسّك بـ «خيار السلام الإستراتيجي»، وسط كل هذا الدمار الوحشي، وسحق كل النصوص التي تضمنتها اتفاقات السلام تحت جنازير «الميركفاه» أما المشهد الأكثر قسوة ودراماتيكية، فهو تمسّك بعضهم بما يسمّونه «التنسيق الأمني»، وتقديسه كأنه وثن سياسي في وقت يستبيح العدو فيه كل مقدس فلسطيني، ابتداء من قبلة المسلمين الأولى وليس انتهاء بالدم البريء لأبناء الأرض المقدسة، فهو يمدّ «احترامه» لكل ما هو موجود في الأرض الفلسطينية شجرا وحجرا وبشراً!

المشهد أكثر سوريالية من كل ما جنح إليه كافكا وما أنتجه خيال ملكي أفلام الرعب ستيفن كينغ والفريد هتشكوك، فقد تدحرجت مفردات السياسة ومعادلاتها في العلاقة البينية بين النظام العربي الرسمي والعدو الصهيوني، من معادلة «الأرض مقابل السلام» إلى «السلام مقابل السلام»، وصولا إلى «الحب مقابل الحب». إنهم يقتلوننا ونحبهم، يصادرون الأرض ويقيمون المستعمرات، ونحدّثهم عن خيار السلام الاستراتيجي.

أي لغز يحمله هذا الموقف العربي الرسمي، إلا أن يكون شيئاً كاملا في الجريمة، وليس محرضا عليها فقط، أو مُيسّرا لارتكابها، وربما محرضا عليها، وتلك لحظة فارقة في تاريخ هذه الأمة، فقد قطع هذا النظام العربي الرسمي آخر خيط يقي في هذا الكيان يتحدّث عن هذا الشيء، بعدَ كل ما اقترفه وما يقترفه حتى ساعة كتابة هذه السطور، بل حتى كنس آخر أثر من بقاياهم من فلسطين؟

كيف نفهم هذا «السجود الملحمي» الوثني في حضرة رموز هذا العدو الذي يشبه سجود المستوطنين في باحات الأقصى الشريف، بين يدي جريمة هي الأكثر بشاعة وتوحشا في التاريخ المعاصر؟

رسمياً، بعض رموز النظام العربي «تدين» العدوان الصهيوني على غزّة والضفة الفلسطينية باشد العبارات وأقساها، وعملياً، تعلن تمسّكها بما تسمّيه «خيار السلام الإستراتيجي». طبعا هناك من هذه الرموز من لم يكلف نفسه عناء الإدانة والشجب حتى، بل يطلق ذبابه وقنواته ومنصّاته الإعلامية للتقليل من المقاومة وتسخيف منجزاتها، والانتصار للعدو وتبرير عدوانه، إن المشهد الأكثر استفزازًا هو التمسّك بـ «خيار السلام الإستراتيجي»، وسط كل هذا الدمار الوحشي، وسحق كل النصوص التي تضمنتها اتفاقات السلام تحت جنازير «الميركفاه» أما المشهد الأكثر قسوة ودراماتيكية، فهو تمسّك بعضهم بما يسمّونه «التنسيق الأمني»، وتقديسه

قلق السوريين مع فوز أحزاب شعبوية في شرق ألمانيا

سوسن جميل حسن

لم تكن نتائج الانتخابات التي أجريت في الأول من سبتمبر/ أيلول الجاري، في شرق ألمانيا، وتورينغن وساكسونيا، مفاجئة جدّاً، على الرغم من وصفها في بعض المواقع بأنها «زلزال» أو «صدمة»، فاستطلاعات الرأي التي سبقتها كانت تُظهر تراجع شعبية الائتلاف الحاكم، وصعود نسبة مؤيدي الأحزاب والجماعات اليمينية، والشعبوية بشكل عام، خصوصاً حزب البديل من أجل ألمانيا. صحيحٌ أن هاتين الولايتين من أصل 16 ولاية تضمّان نحو خمسة ملايين ناخب، إنما من أصل 61 مليون ناخب في عموم ألمانيا أو أكثر قليلاً ممن يحقّ لهم التصويت، لكن لهذه النتائج أهمية تتجاوز محليّتها، فحزب البديل من أجل ألمانيا الشعبوي، المصنّف يمينيّاً متطرّفاً في عديد من أنحاء ألمانيا حصل على ثلث الأصوات في تورينغن، وقريبٌ منها في ساكسونيا. استلم الائتلاف الحاكم الحالي المسؤولية في أوج الأزمات المتلاحقة. كانت البداية مع جائحة كورونا التي بدأت في الشطر الأخير لرئاسة أنجيلا ميركل الحكومة، ثم جاءت الحرب الروسية في أوكرانيا التي فرضت أعباء وتحدّيات كبيرة، ومواقف سياسية، ليست ألمانيا حرّة بالمطلق فيها برسم سياساتها، واتخاذ قراراتها في هذا الشأن. لذلك نرى ارتياحاً في المزاج العام الألماني، وفي الغرب عموماً، نحو الشعبوية، بسبب الهجرة والسيادة الوطنية والعلاقة مع الاتحاد، وحرب أوكرانيا، تضع الائتلاف الحاكم في موقع مساءلة أمام الناخبين، ونمو الهويات الوطنية في تلك البلدان على حساب التضامن الأوروبي أو التضامن مع أوكرانيا. ويفرض هذا على الأحزاب الحاكمة الثلاثة أن تعمل على مراجعة هذا التغيّر في مزاج الناخبين وخياراتهم. ولا بد للمتابع أن يلاحظ كيف أن هذه المراجعة بدأت بالفعل منذ مدّة، خصوصاً بالنسبة لموضوع الهجرة، زاد في ضرورتها بالنسبة إلى الائتلاف جريمةُ زولنغن أخيراً، التي ارتكبها شاب سوري لاجئ، فهل يحالفهم الوقت؟ هناك عام للانتخابات المقبلة.

في ظل هذه الأزمات، والتراجع في مستوى معيشة شريحة كبيرة من الشعب الألماني، ازداد تأثير الجماعات الشعبوية اليمينية التي تدعو إلى التشكيك في أسس التعايش الاجتماعي، فكيف حدث ذلك؟ وما هي الاستراتيجيات التي تساعد في مواجهته؟ هذه أسئلة تشغل بال كثيرين من الجهات والمؤسّسات ومراكز الأبحاث والدراسات في ألمانيا، فقد أنجزت مؤسّسة هانز بوكلر تحليلاً لهذه الظواهر عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة، وتحليل الردود عليها، من قبيل ما مدى انتشار المواقف المناهضة للديمقراطية؟ ما الذي يميّز الحزب أو المجموعة اليمينية الشعبوية، وما التصوّر الذاتي الذي يمتلكه مؤيدوها؟ ما الذي يحفّز الناس على التصويت لحزب، مثل حزب البديل من أجل ألمانيا؟ ما هو الدور الذي يلعبه التكامل الاجتماعي والمهني، وظروف العمل الجديد أو السيئة؟ وما الذي يمكن عمله لمواجهة انتشار المواقف المناهضة للديمقراطية؟

لا بد من الإشارة مبدئيًا إلى أن دراساتٍ عديدة خلصت إلى أن المواقف المناهضة للديمقراطية يمكن العثور عليها أيضاً في وسط المجتمع، أو بين الناس الذين يرون أنفسهم في الوسط سياسيًا أو اقتصاديًا. تصف بيتينا كولراوش مديرة معهد العلوم الاقتصادية والاجتماعية التابع لمؤسسة هانز بوكلر، الشعبوية اليمينية بأنها فهم للمجتمع، حيث يكون الشعب معادياً لنخبة يُفترض أنها منعزلة في السياسة والإعلام والقضاء. وتوضح أن هذا الفهم الشعبي لا يمكن فصلُه عن المواقف العنصرية، على عكس الحجج التي يردّدونها. وفي حين أن الهجرة مرفوضة بالمطلق بالنسبة إليهم، فإن المؤسّسات الديمقراطية تُقابل بازدراء مماثل تقريباً، دعم مالي من أبنائهم المهاجرين الذين يساندونهم ويستشعرون حاجتهم.

يجانب الوعظ الديني والأخلاقي، الذي يظهر في تعليقاتٍ كثيرة تستغرب لجوء سوريين كثيرين إلى الرقص، الذي يصفه بعضُ بـ«الماجن» أو «المتهتك»، في ظل هذه الظروف، فإنه يمكن تفسير هذه الظاهرة في إطار الشخصية السودانية، التي لا تحب أن تظهر بمظهر الضعف أو الانكسار أو أن تثير شماتة أحد. يبدو الرقص، بهذا المعنى، أقرب إلى الرغبة في تحدّي الواقع والظروف، وفي استعادة مظاهر الحياة التي سرقت من الناس على حين غفلة. لفهم ذلك، يجب أن نضع في الاعتبار ارتباط الشخصية السودانية بالرقص الذي يبدو أحد أهم الموروثات، التي تذكّر بالدماء الأفريقية. في ذلك البلد، يبقى لكل إقليم رقصة محلية، كما يبقى لكل فئة من الناس رقصاتها التي تتنوع، وفق تقييم أصحابها، ما بين الجذب الصوفي وهزّ من المسميات.

من طرائف المسفيات ما ذكره أيام الخدمة العسكرية الإجبارية، حيث كان يجري تشغيل بعض الأناشيد ذات الكلمات الحماسية، التي يأتي بعضها مركباً على ألحان أغانٍ شهيرة، فكان المعسكر ينخرط في وصلات رقص جماعية، ما يشكل مشهداً لا يتناسب مع جدّية المعسكر والتدريب، أما صيحات العساكر، التي لا تمنع الرقص، ولكنها تطالب بأن يكون «محترماً» و«رجولياً»، فكانت تذهب سُدى، حيث لم يكن أحد قادراً على أن يضع فاصلاً موضوعياً بين الرقص المقبول والرقص غير المهذّب. صوّرت إحدى الوثائقيات الأوروبية عودة جنّدي أوكراني بعد قضائه ما يقارب العام في جبهة القتال. الجندي الشاب، الذي ترك كل ما وراءه من أجل الالتحاق بالجيش والمشاركة في ما يعتبرها مهمّة وطنية لحماية الوطن، كان يظن أن الحياة في مدن أوكرانيا، التي لم تمتد إليها الحرب، متوقفة، وأن أبناء بلده لا يفعلون شيئاً سوى الاستماع للأخبار ومتابعة تقدّم القوات وانتصاراتها.

حين وصوله، فوجئ ذلك الجندي بحفل في ساحة المدينة ووجود شبابٍ كثيرين من الجنسين، الذين كانوا ينخرطون في لحظات مرح ممزوج بالرقص والغناء. قصص ذلك الشاب عما عايشه في الجبهة من أيام صعبة وعمن فقدهم من زملاء كفاح لم يبد أنها كانت تهمّ أحداً.

سيبقى الرقص إبّان الحروب والمآسي أمراً مثيراً للجدل ومادّة للنقاش ما بين من يستنكره بشكل تام ومن يرى فيه، على العكس، إحدى وسائل الراحة النفسية، كالمعالجة اللبنانية صولين دكّاش، التي تُعدّ إحدى المؤمنات بالرقص علاجاً ومنفذاً للخروج من الأزمات. يشبه عمل دكاش ما كان يقوم به المدرب الفلسطيني أحمد الغريز في مخيم النصيرات، شرقي قطاع غزة، من نشاطات مع الأطفال قبيل الحرب الجارية. كان الغريز يأمل أن تحرر هذه الحركات الأطفال من القلق والخوف وتساعدهم على استعادة طفولتهم.

(كاتب سوداني في لندن)

> المشاهد المتناقضة ليست قاصرة على الحرب السودانية، ففي كل بلد فيه حرب من يصرّون على تجاهل المعاناة

لماذا يرقص السودانيون إبّان الحروب؟

هدى الفاتح

لم تكد الحرب تتوقّف في السودان منذ استقلاله، بل أول حرب خاضتها الدولة الحديثة تعود إلى نزاع حدث قبيله. مع ذلك، فإن حرب عام 2023 المستمرة تظل الأعظم من جهة التمدّد الجغرافي وحجم الانتهاكات التي تكاد تشمل جميع مناطق السودان. على مدى أشهر، كان السودانيون في حالة صدمة، في الخرطوم وما جاورها من أقاليم الوسط، التي لم تكن الحروب السابقة تمتدّ إليها، تزايد إحساس العامّة بأنهم مستهدفون بهذه الحرب التي ظنوا في البداية أنهم ليسوا طرفاً فيها، وأن دُخانها لن يطاولهم.

اتسع خطاب الميليشيا ليشمل الجميع. القتل المجاني واقتحام البيوت وسرقة المركبات كانت هي الديمقراطية، التي وعدت بها الناس. جعل هذا السودانيون يتشاركون الفقد والألم، ليكون الأفضل حظاً من استطاع النجاة بنفسه، ولو بما يستر جسده. لكل سوداني في المناطق، التي امتدّت إليها الأيدي الآثمة، ما يحكيه، مما شهده من ممارسات لا يمكن أن تنسى، خصوصاً ما يتعلق بالجرائم المسيئة للنساء والفتيات، واللواتي كان الغزاة يتعاملون معهنّ كسبايا، بما وصل إلى حد الاغتصاب الجماعي والاستعباد الجنسي. هذه الصورة القاتمة، التي تكمّلها مآسي النزوح واللجوء والموت بسبب المرض أو الجوع أو مخاطر الطريق، تتناقض تماماً مع ما تتناقله وسائل التواصل الاجتماعي من احتفالات ووصلات رقص للسودانيين في مناطق تجمعاتهم الآمنة ومنافيهم. يشبه هذا قول بعض اللاجئين السودانيين المغتربين لا يحسنون بالعناغاة، وهي العبارة التي فيها ظلم كبير، فصحيح أن ذلك المغترب لم يكن حاضراً إبّان أيام الغزو، ولم يشعر مرارة أن يُخرجك غريب من بيتك وأن لا يسمح لك بالعودة، إلا أن مما لا يُنكَر أن صمود السودانيين يعود بالدرجة الأولى إلى ما يتلقونه من دعم مالي من أبنائهم المهاجرين الذين يساندونهم ويستشعرون حاجتهم.

> المشاهد المتناقضة ليست قاصرة على الحرب السودانية، ففي كل بلد فيه حرب من يصرّون على تجاهل المعاناة

(كاتب سوداني في لندن)

بؤس خارج الحدث الفلسطيني

ارنست خوري

ثمة وجاهة في القول إنّ مجزرة غزة وابتلاع الضفة الغربية وتهويد ما تبقى من القدس، لا توقف الحياة خارج فلسطين، حيث الأحداث تجري في بلدان عربية وتجدر ملاحقتها صحافياً. فمنذ 11 شهراً يشعر واحدنا وهو يتابع تفاصيل الإبادة الفلسطينية وكأن ذهنه محاصَر هناك، نظراً إلى فظاعة الحاصل إنسانياً وسياسياً. في لحظة معينة، يستسلم إلى أن الخبر الفلسطيني قد يكون بلا نهاية في أعمارنا وفي أعمار أولادنا وربما أحفادنا مثلما كان حكماء من جيل النكبة يتنبأون، ويتذكّر أن شعوب العالم متساوية في الحقوق والحريات، أو هكذا يجدُر بها أن تكون. بالتالي، فإنها متساوية في الحق بالتغطية الصحافية، وأن للشعوب العربية وبلدانها خارج فلسطين مصائب وطنية خاصة وأخرى عربية مشتركة. يرفع رأسه بالفعل ليرى بنظرة أوسع وإطار مفتوح مشرق العرب ومغربهم، ويا ليته لم يفعل.

أخبار البؤس العربي تشبه قصص شهرزاد لشهريار وقد تحتاج لأكثر من ألف ليلة لكي تُروى. وفي سردها من دون مناسبة، أقصى درجات الملل والفشل في الكتابة، على عكس رواية قصص الكتاب الشهير. أبطال البؤس العربي حكام مجرمون. فاشلون. فاسدون. متسلطون، ولكن أيضاً شعوب شريكة أصيلة في مصابها. شعوب يحب بليدو التفكير وميّالون إلى رمي المسؤولية على الآخر دوماً أن ينزهوهم عن أسباب ما آلت إليه أحوالهم وتفضيل الملاذ الأمن المنافق في رمي كل ما هو سيئ إما على «الزعماء» الذين يستغلون الشعب المسكين، أو إضافة ثرثرة أيديولوجية في استحضار الاستعمار والإمبريالية والإسرائيلي والأميركي والتدخل الغربي على ما لا يحتمل حديثاً عن أي من هذا الحشو، كأن تحكم بلداً مثل تونس إهانةٌ تجسدت برجل اسمه قيس سعيّد. أو أن نتابع بكل جدية، في الصحافة مثلاً، أخبار انتخابات الجزائر والأردن وتونس، وأن نترقب مواعيدها في السابع من سبتمبر/ أيلول الحالي والعاشر منه، ثم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل على التوالي، ونتحدث بكل رصانة عن مرشحين رئاسيين في الحدثين الجزائري والتونسي، ونشرح عن أهمية رفع نسبة مقاعد النواب الحزبيين إلى 41 مقعداً من أصل 138 في الأردن حيث لا قيمة كبيرة للأحزاب بما أن عدد الحزبيين 95 ألفاً في 38 حزباً يشكلون 1,8% من الذين يحقّ لهم الانتخاب حسب وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، حديثة الخريشة. الأكثر فداحة أننا نصدق، أو نوحي كأننا نصدق، أخبار انتخابات الجزائر وحملات المرشحين الإسلامي عبد العالي حساني شريف واليساري يوسف أوشيش، قبل أن نذيّل الخبر بخلفية وكأنها تفصيل تفيد بأن «الانتخابات شبه محسومة لمصلحة الرئيس عبد المجيد تبون». أما تونسياً، فقد انتهى الكلام مع قيس سعيّد المنتقل من انقلاب إلى آخر أمام استسلام ملايين التونسيين للديكتاتورية السهلة من دون ضربة كف. يُستثنى من المستسلمين حفنة من المناضلين الديمقراطيين هم إما محبوسون أو منفيون أو في طريقهم إلى الزنزانة.

أمّا حين يكون المقام مؤاتياً لقول ما يجدر قوله عن التدخل الخارجي، لكن تحديداً عن التخريب الإيراني لبلدان عربية في لحمتها وطوائفها واجتماعها وديمغرافيتها الحساسة، أكان في العراق أم اليمن أم سورية أم لبنان، تُربط الألسنة غالباً إما خشية من التعرّض لاتهام بالطائفية، بما أن القتل من خلفية مذهبية مسموح به، ولكن تسميته باسمه محظورة، أو لأن عداء إيران لإسرائيل يفرض تكتماً على تفجيرها حروباً أهلية ومشاركة أصيلة فيها، أو أخيراً لأن كل تدخل خارجي مذموم لا بد أن يكون أميركياً أو فرنسياً أو بريطانياً إسرائيلياً وإلا فلا يكون تدخلاً بل ترسيخاً لأخوّة الدم كما هو حال إيران وروسيا حين يفطّعان فينا. أمام هذا الكوكتيل من البؤس العربي، لا يتبقى وقت لمتابعة إبادة لكن أهلية جارية في السودان، ولا لزوال فرقة من البلدان كلبنان وسورية والعراق واليمن عن الخريطة، وللمفارقة جميعها مناطق نفوذ إيرانية، ولا يتوفر مجال للتحسر على ما آل إليه بلد بحجم مصر ووزنها. هي حقّاً منطقة غير صالحة للحياة.

مفاوضات التهدئة وحيلة الأسماء

عاطف أبو سيف

مؤكّد أنه محور صلاح الدين وليس محور «فيلاديلفي»، كما أنه تقاطع الشهداء وليس محور نتساريم. ومع ذلك نقول محور فيلادلفي ومحور نتساريم، ونكرّر الرواية الإسرائيلية الرسمية عن أماكننا، ونُطلق عليها ما تُطلق عليها ماكنة الإعلام الإسرائيلي من أسماء، كأننا نتبنّى رواياتهم. فإذا كانت الآية القرآنية الكريمة «...وعلّم آدم الأسماء كلها» مفتاح المعرفة، فإن إدراك الأسماء هو بداية تبنّي الحكايات وراء هذه الأسماء. وبدون قصد، يتم إنتاج المعرفة المصبوغة برواية العدو في خطابنا الإعلامي ولغتنا الوطنية وفي كل ما نتخاطب به عنه، من دون أن ندري أننا بذلك نُعيد إنتاج أسرلته وصهينته وتهويده الأشياء والأمكنة، كما للتاريخ وعلاقتنا به. وحبلة الأسماء والصراع على أسماء الأماكن جزءٌ أساس من الصراع على هوية المكان. ويقع هذا الصراع في قلب الصراع على الرواية، حيث تحاول دولة الاحتلال ليس سرقة البلاد، بل سرقة روايتنا وحكاية وجودنا في هذه البلاد. ومعركة الرواية من أوائل المعارك التي شنّتها الحركة الصهيونية من أجل تدعيم سرقتها البلاد، وبدأت مبكراً مع التحريفات الأولى في مسار السرد التاريخي الذي جرى توظيفه من أجل شرعنة الاستيطان الصهيوني لفلسطين، وبالتالي، التمهيد من أجل سرقتها من أصحابها، فالصراع الحقيقي هو على الرواية، لأنها تمثّل جوهر ارتباط الفلسطيني بالأرض، وجوهر علاقة الغرباء غير المأصلة بها.

لنلاحظ كيف أننا كلنا نُعيد ترديد كلمة «مستوطن» و«مستوطنات»، فيما الحقيقة أن هؤلاء لم يخلقوا وطناً لكي يُقال عنهم مستوطنون، وما يقومون به ليس بناء وطن من أجل أن تكون أماكن سكناهم مستوطنات. يستوطن الإنسان الشيء غير المأهول على الأرض، هكذا تقدّح الكلمة الإنكليزية، ولذلك مثلاً أطلق الأوروبيون على المهاجرين من أوروبا للحلول مكان سكّان أمريكا الشمالية كلمة «مستوطن». لاحظوا فقط أن كلمة مستوطن تستخدم في سياق التاريخ للإشارة إلى المستعمرين الأوروبيين الذين سرقوا أمريكا من أصحابها الأصلانيين. وللإشارة إلى اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين ليطردوا سكّانها الأصلانيين، ويأخذوا بلادهم منهم. هذا ليس مصادفة. ولاحظوا مثلاً أن كل أماكن وجود الغرباء في التاريخ الذين يسكنون البلاد بالقوة كانت تسمّى «مستعمرات»، فالإنكليزي الشهداء وليس محور نتساريم. ومع ذلك وصف المجتمعات الإنكليزية في أفريقيا وأسيا بـ«المستعمرات» بالطبع، فكلمة مستعمَرة تحمل صفة التعمّر، وهي تنطلق من مركزية الوعي الأوروبي بجعل العالم متحضّراً وحمّل الحضارة إليه، لكنها لا تحمل فكرة استملاك الوطن كما تحمله كلمة مستوطنة. بل وصفت وقاحة السرد الأميركي مثلاً الوجود الغربي في أميركا بأنه «اكتشاف» وليس «استعماراً»، وحيث لا يمكن تفسير كيف يمكن لأحد أن يكتشف شيئاً ما هو أولاً بالسكان، وفيه حضارات عريقة، فإن أحداً أيضاً لا يمكن أن يقول كيف يكون قيام إسرائيل «استقلالاً»، ومذابح النكبة معارك بطولة من أجل التخلّص من سكان البلاد. وثمّة شبه ليس مصادفة، وهو يفسّر الكثير من الوعي المشترك الذي يؤسّس لكل هذه العلاقة التي لا يمكن أن تتنفّس وفق منطق ما بين واشنطن وتل أبيب. أطلق الجيش الإسرائيلي مصطلح «كوريدور فيلادلفي»، أي ممر وليس محوراً، على الشريط الحدودي بين مصر وغزّة، وبالرجوع إلى كلمة فيلادلفيا فهي تعني «الحب الأخوي». ويكثر في الإعلام القول إن الجيش الإسرائيلي اختار هذا الكود للإشارة إلى الشريط الحدودي عشوائياً، من دون الالتفات إلى معنى الكلمة التي استخدمت في فترة السلام بين مصر وإسرائيل، للتدليل على ما تتطلّع إليه إسرائيل من سلام أخوي مع مصر. وبذلك يتم اختصار كل شيء على أنه أمر اعتباطي، وليس مخطّطاً، وبذلك يتم إنتاج معرفة العدو ضمن نسق وتقبل ذاتي. انظروا ماذا سمت إسرائيل الحرب على غزّة في أكتوبر بعد السابع منه، حيث أطلق الجيش اسم «السيوف الحديدية» على حرب الإبادة.

قبل أيام من الحرب على غزّة، أعلنت دولة الاحتلال اكتشاف أربعة سيوف في كهف قرب البحر الميت، قال الباحثون إنها كانت في أغماد خشبية موضوعة في شقّ داخل الكهف. وزعمت سلطة الآثار الإسرائيلية أن هذه السيوف كان قد غنمها متمرّدون يهود من الجيش الروماني، وخبّأوها في الكهف. طبعاً لا يوجد ما يفيد بأن هذه السيوف التي يعترف ويقر المزوّر بأنها رومانية، لأنه لا يستطيع أن يخطف أنظار الغرب، أن يهوديا أو أي شخص آخر قد سرقها. قد يقول قائل إن اختيار اسم السيوف الحديدية للحرب على غزّة جرى ضمن اختيار عشوائي يقوم به جهاز الكمبيوتر الخاص بالجيش، من دون أن يقرأ حقيقة هذه الحرب التي يجري فيها إيجاد واقع جديد يتم فيه تقتيل الفلسطينيين، فالحرب هي تمزّق «إسرائيلي» على الحرب الفلسطينية على إسرائيل.

يدرك الفلسطينيون ذلك، ويدركون أهميته، ليس لأن البلاد لهم فقط، ولكن لأنهم يعرفون قيمة أن يشبه الإنسان ما يملكه، وهو في هذه الحالة الأرض بطولها وعرضها. مثلاً، لا يمكن لمن يسوق سيارته على طول شارع «6» الذي يقطع البلاد من شمالها إلى جنوبها مثلاً أن يفوته أن يرى العلم الفلسطيني يرفرف من فوق سارية عالية الارتفاع على الجانب الآخر من سور الفصل العنصري قبالة طولكرم. والسارية الموضوعة في قلب طولكرم بطول 60 متراً، والعلم الذي يبلغ حجمه 400 متر مربع، وضعت في مكان لا يمكن لأي عابر في الطريق الذي يربط شمال البلاد بجنوبها إلا أن يراه. كان ياسر عرفات من أطلق اسم «مفترق الشهداء» على محور نتساريم، ونجح الخطاب الإعلامي الفلسطيني في فرض المصطلح الوطني مقابل المصطلح التهويدي، رغم أن المنطقة التي يقع فيها المحور فيها هي قرية المغراقة وجحر الديك، إلا أن «مفترق الشهداء» كان وليد لحظة المواجهة. إذ كان المحور مكاناً للقتال والاشتباك بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال خلال الانتفاضة الثانية، وارتقى فيه عشرات الشهداء، لذلك أطلق عليه عرفات اسم مفترق الشهداء، فيما يشكّل محور صلاح الدين استكمالاً لاسم الشارع الذي يشقّ قطاع غزّة من أول الشمال إلى آخر الجنوب. وربما لا يعرف سائق السيارة الفلسطيني، حين ينطلق بسيارته في الشارع الساحلي من يافا إلى حيفا وعكا، أنه أيضاً يقود في مدن إسرائيلية مختلفة بوقف الحرب واستعادة الأسرى عبر اتفاق، وبروز مؤشّرات على نشوء معارضة داخل الائتلاف الحكومي (داخل حزب الليكود تحديدا

عن مكانة المرأة ودورها في القرآن

علي العبدالله

كثيرة هي الكتابات التي تقول إن الإسلام يميّز بين الرجل والمرأة بمنحه الأول موقعا تسلطيا عبر «القوامة»، كما خصّه بامتيازات في الميراث، للذّكر مثل حظّ الأنثيين، وتعدّد الزوجات، مثنى وثلاث ورباع، وشهادة رجل بشهادة امرأتين. وقامت بتأكيد هذا التمييز بشواهد كثيرة من التجربة التاريخية والممارسة اليومية في حياتنا المعاصرة. ... هنا محاولة لإيضاح حقيقة الموقف وخلفيات هذه التباينات بين الرجل والمرأة في بعض الحقوق.

تستدعي معرفة مكانة المرأة ووضعها بالنسبة للرجل في القرآن الكريم البحث عن المواضع التي ذكرت فيه في كل السور، وتقويم محدّدات وضعها وما أعطيت من حقوق، مقارنة بما أُعطي الرجل لتبيّن إن كان ثمّة تمييز أو تفضيل للرجل أم لا.

سيجد الباحث المدقّق أن القرآن الكريم قد وضع الرجل والمرأة في مكانةٍ واحدة وبمساواة تامة جوهريا عبر تحديد انتمائهما إلى نوع واحد من المخلوقات: الجنس البشري، حيث قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً *وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ *إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» (النساء:1). وقال: «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودّة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكّرون» (الروم:21). كما تجسّدت هذه المساواة في وصف كل من الرجل والمرأة، بعد زواجهما، بالزوج، أي ثاني اثنيْن، فالرجل زوج والمرأة زوج في علاقة ثنائية ندّية. وقد تكرّرت صفة زوج في آيات كثيرة تتعلق بالعلاقة بين الرجل والمرأة مثل «فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ...» (الأنبياء:90)، و«وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا*أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا (النساء:20)، وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (البقرة: 35).

وقد تأكّدت المساواة بين الرجل والمرأة من خلال التكاليف الشرعية الواحدة، الصلاة والصوم والزكاة والحج، للرجل والمرأة، كما في العقاب والثواب الواحد. ففي الثواب قال: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ *يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ *أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ *إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (التوبة:71)، و «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا» (الأحزاب:35) و «فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ *بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ *فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ *وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ» (آل عمران: 195)، وفي العقاب قال: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ.....» (النور: 2)، «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا..(المائدة:18)، و«وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ» (التوبة: 68). ومنح كلا من الرجل والمرأة الحق ذاته في مجال العلاقة الثنائية، قال: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ» (البقرة:228)، وبالمعروف، التي تعني ما يتعارف عليه المجتمع من قيم وحقوق وواجبات، تتيح اعتبار التغيّر وأخذه بالحسبان في تقويم العلاقات الزوجية لأن المعروف يتغير في المكان والزمان.

> شهد التاريخ الإسلامي حالات صعود وهبوط تلاه انقسام وصراعات سياسية دامية، دفعت إلى تبنّي قيم وممارسات لا تتّسق مع توجيهات القرآن الكريم في مجالات كثيرة، بما في ذلك مكانة المرأة ودورها

> تأكّدت المساواة بين الرجل والمرأة من خلال التكاليف الشرعية الواحدة، الصلاة والصوم والزكاة والحج، للرجل والمرأة، كما في العقاب والثواب الواحد

نعود إلى المآخذ التي أطلقتها الكتابات المشار إليها أعلاه، أولها قضية القوامة، كما وردت في قوله «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ*...» (النساء: 34). وأول ما يمكن اكتشافه فيها عند التدقيق في السياق والربط مع بقية الآيات عن العلاقات الزوجية ارتباط القوامة بشؤون الأسرة حصريا لا تتعدّاه إلى خارجها، وهي هنا مرتبطة بمنطلق الإسلام الاجتماعي الذي يعتبر الأسرة، لا الفرد، أساس المجتمع. ففي أسرة من زوجين، مع توقّع إنجاب أولاد، لا بد من ربّان يقود السفينة ويوجّهها فكان الرجل. وهذا لا ينقص من دور المرأة في شؤون الأسرة حتى وهو يعطي الأفضلية فيها للرجل، لأن أساس الحياة الزوجية في الإسلام توزيع أدوار في كنف التكامل، كما لا يمنع المرأة من التحرّك المستقل خارج حدود الأسرة في مجالات العمل الاجتماعي؛ والتجاري؛ فهي حرّة في استثمار مالها بشكلٍ مستقلٍّ عن الزوج؛ والسياسي؛ ولنا في قصة بلقيس، ملكة سبأ، مع النبي سليمان خير دليل على ذلك، حيث لم يعكس القرآن الكريم عند رواياتها أي تحفّظ حول موقعها في رأس هرم السلطة: ملكة في بلدها، بل نقل صورة إيجابية عن قيادتها بلدها أنها لا تأخذ قراراً إلا بعد مشاورة مجلس حكماء في المملكة. «قَالَتْ يَاأَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ (29) إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (30) أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ (31) قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ (32) قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ» (33) (النمل:29-33).

الثانية، حصّة الذكر والأنثى في الميراث. هي الأخرى مرتبطة بنظرة الإسلام الاجتماعية، حيث الرجل مكلّفٌ بدفع مهر للمرأة عند الزواج، ومكلّفٌ بتوفير نفقات الأسرة. لذا منحه الإسلام حصّة مضاعفة من دون أن يحرم المرأة من حصتها، قال: «لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً»(النساء:7)، ووازن مضاعفة حصّة الذكر بالميراث بحقّ المرأة بالاحتفاظ بمالها ومنع الرجل من الاستحواذ عليه من دون موافقتها ورضاها، «وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً *فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا»(سورة النساء:4)، و«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا *وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ *وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ *فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا» (النساء:19).

الثالثة رخصة تعدّد الزوجات جاءت لتحلّ بعض المشكلات، لكنها قُيدت بالعدل بين الزوجات، قال: «وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ *فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ...» (النساء:3)، وشدّد في التقييد، حين أكّدت استحالة العدل بين النساء بقوله: «وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ *فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ *وَإِن تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا» (النساء:129).

الرابعة قضية احتساب شهادة رجل بشهادة امرأتين، كما وردت في قوله تعالى: «وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ» (لبقرة: 282)، ما يثير شبهة إعطاء الرجل موثوقية أكبر من المرأة، لكن الحقيقة غير ذلك حيث ربط التوجيه القدرة على أداء الشهادة بنوعية اهتمام كل من الرجل والمرأة وما يترتّب عليه من مشاغل وتبعات، تجعل تركيز المرأة على مشكلات الأسرة والأولاد والحياة اليومية، ما يجعل تركيزها على قضايا شهدتها أقل أهمية وعرضة للنسيان.

ما نشهده من حوارات وسجالات بشأن مكانة المرأة ودورها في القرآن الكريم ناجم عن اعتبار المشايخ وأتباع الإسلام السياسي ما في القرآن الكريم من مبادئ وتوجيهات عن المرأة والرجل، وما حصل في التاريخ الإسلامي من تحوّلات في القيم والسلوك، يمثل هدي الإسلام. وهو قولٌ غير صحيح، ويتعارض مع التوجيهات والوقائع، لأن التاريخ الإسلامي طويل وشهد حالات صعود وهبوط تلاه انقسام وصراعات سياسية دامية بين أبناء الإسلام، دفعت إلى تبنّي قيم وممارسات لا تتّسق مع توجيهات القرآن الكريم في مجالات كثيرة، بما في ذلك مكانة المرأة ودورها. وقد تفاقم هذه الانحياز عن جادّة المبادئ والتوجيهات مع الانحطاط الحضاري والعلمي والثقافي الذي أرخى بكلكله على المسلمين قروناً وعمّقته سيادة مشيخية، تعتمد حفظ الموروث من دون مراجعة أو اجتهاد يواكب تطور المجتمع البشري علمياً واجتماعياً، فشهدنا حفظة بذاكرة قوية وعقل مغيّب. قابلهم على الضفة الأخرى أصحاب رأي تمييز القرآن الكريم بين الرجل والمرأة والحطّ من مكانتها وقدرها باعتبار ما حصل ويحصل في التاريخ الاجتماعي للمسلمين هو موقف الإسلام من دون اعتبار لما ورد في الشرع الإسلامي من مبادئ وتوجيهات بهذا الخصوص، ومن دون تمييز بين الحكم الشرعي وما فعله المسلمون في التاريخ الإسلامي، والحكم على قيم الإسلام بمعزل عن فلسفته الاجتماعية وبالاعتماد على معايير الحضارة الغربية في نسختها الأخيرة.

تباين القيم الاجتماعية والثقافية بين الحضارات أمر واقع وحقيقة راسخة. ولكن من يستطيع أن يجزم بأن قيم هذه الحضارة أكثر صحّة أو أكثر جدوى من الحضارات الأخرى، ونحن نرى بالعين المجرّدة ما تنطوي عليه كل حضارة من مشكلات داخلية ومظالم بين الرجل والمرأة وبين الرجل والرجل وبين المرأة والمرأة. ما يجعل تفضيل موقف حضاري على آخر يواجه تحدّيات ويرتب تبعاتٍ لا يمكن تحاشيها أو جسرها. يبقى المخرج في احترام كل القيم التي تبنّتها الحضارات والحثّ على التعايش والتفاهم والتثاقف.

(كاتب سوري)

الدكتاتور الفاشل

علي أنوزلا

ليس سهلاً أن تكون دكتاتوراً، وبالأحرى أن تكون دكتاتوراً ناجحاً. أغلب الدكتاتوريين، «الناجحين» في مهامّهم الدكتاتورية، الذين عرفهم التاريخ كانوا عباقرة في زمانهم وبين ناسهم، عرفوا كيف يفرضون سلطتهم على من دونهم بالحديد والنار، وبالترهيب تارة والترغيب تارة أخرى، وبعض هؤلاء، خصوصا المستنيرين منهم، نجحوا في بناء أوطانهم وفي الرفع من مكانة شعوبهم بين الأمم. لذلك امتدحت أدبياتٌ كثيرة في علم الاجتماع السياسي «المستبد المستنير» و«المستبد العادل»، وهذه فئة قليلة لا تتكرّر إلا نادراً، وعدد من اتسموا بهذه الصفات يعدون على رؤوس الأصابع. ومع ذلك، يبقى الاستبداد استبداداً والدكتاتور دكتاتوراً، مهما حاول تزيين صورته وإصلاح نهجه في الحكم والسيطرة على رقاب الناس ومصائرها، لأن الناس يولدون أحراراً متساوين في كل شيء، والقيام بشؤونهم وتحمّل مسؤولية رعايتها تكليف قبل أن يكون تشريفاً، ومن لا يجد في نفسه القدرة على تحمّل المسؤولية، لا أحد يجبره عليها إلا إذا كان فعلاً هو نفسه مجبرا لا بطلا. وفي هذه الحالة، يكون الدكتاتور نفسه خاضعاً لسلطة أكبر منه، سلطة تستغلّ نزعته نحو التسلّط وقهر الناس، لمرض في نفسه، لاستعماله سوطًا في يدها تقمع به الشعوب وتقهر به الناس، وهذه عيّنة من «الدكتاتوريين الفاشلين»، الذين يثيرون الشفقة أكثر مما يثيرون البغضاء والكراهية، وتحتاج قراءة تصرّفاتهم الهوجاء إلى التحليل النفسي أكثر منه إلى التحليل السياسي، لأنها تصدر عن حالات مرضية تستدعي العلاج، وليس النقد، وأبعد من ذلك التشفي، والعياذ بالله!

الرئيس التونسي قيس سعيّد، من طينة الدكتاتوريين الفاشلين، بل إنه فشل حتى في أن يصبح دكتاتوراً ليحكم عليه التاريخ، هل فشل في مهمته «الدكتاتورية» أم لا، فالرجل الذي جاء إلى السلطة في انتخابات ديمقراطية في بلد وجد فيه مؤسّسات ديمقراطية حقيقية صنعتها إرادة الشعب التونسي عقب ثورته عام 2011 على دكتاتور آخر هو زين العابدين بن علي، أول ما بدأ به حكمه هو الانقلاب على كل مظاهر الديمقراطية في بلده. بدأ بالدستور الذي عدّله بقرار أحادي منه، وتفصيل فصوله على مقاس دكتاتوريته الفاشلة، وحلّ مجلس النواب المنتخب بطريقة ديمقراطية ليحل مكانه مجلسا تحت وصايته بلا صلاحيات أو اختصاصات أو سلطات، وطرد الحكومة المنتخبة ليأتي بموظّفين يشتغلون تحت إمرته، يغيّرهم كلما أراد وفي أي وقت، واعتقل معارضيه، وكل من تجرأ على انتقاد نهجه، حتى لو كان من أقرب مساندية أو ممن يشاركونه الرغبة الحاقدة نفسها في إجهاض المشروع الديمقراطي التونسي الذي كان يُنظر إليه استثنائيا ونموذجيا في صحراء الدكتاتوريات العربية. ولم يراع في ذلك حتى كبار السن، مثل الشيخ الوقور راشد الغنوشي الذي يعدّ اليوم أكبر معتقل سياسي سنّا في العالم تجاوز عمره 83 سنة ونيفا، كما لم يستح من زجّ نساء في سجون بلاده التي تقبع بها اليوم تسع سيدات، من بينهن السياسيات والحقوقيات والمناضلات والمحاميات والصحافيات.

> يريد قيس سعيّد أن يجعل انتخاباته التي أقصى فيها المنافسين ومنع المراقبين واعتقل الصحافيين، مناسبة لمبايعته، وليس لإعادة انتخابه

> أكّد الشعب التونسي، الذي خرج للاحتجاج على قرار لجنة الانتخابات رفضها إعادة ثلاثة مرشّحين انتصرت لهم المحكمة إلى السباق الانتخابي، بأنه ما زال يقظاً

وطبعا، لا مقارنة هنا مع ما يجري في سجون مصر أو في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فتلك قصص أخرى.

كما أجهز قيس سعيّد على هامش الحرية الصغير التي كانت تفتخر به بلاده، واعتبره التونسيات والتونسيون غنيمتهم ومكسبهم الوحيد من الثورة التي دفعوا ثمنها دما وشهداء وتضحيات كبيرة، في وقت كان فيه سعيّد لا يجرؤ على فتح فمه إلا عند طبيب الأسنان. ويبدو، من حالة الرجل، أنه حتى هذا الأخير لم يكن يجرؤ على زيارته تجنّبا لكل تأويل قد لا تحمد عقباه في ذلك الزمن الغابر من تاريخ تونس، عندما كانت صكوك الاتهام تؤسس على الغوص في النيات، بل وتفسير الأحلام أحيانا!

سبق لكاتب المقال أن كتب عن دكتاتورية قيس سعيّد الفاشلة. واليوم يعود هذا الدكتاتور الفاشل إلى واجهة الأحداث في بلده، مستغلاً انشغال العالم والرأي العام الدولي بالجرائم المروّعة في غزّة والضفة الغربية، وبالحرب الروسية الغربية المشتعلة في أوكرانيا، من خلال فرض شخصه مرشّحا وحيدا لخلافة نفسه لعهدة رئاسية جديدة.

ومثل كل دكتاتور مبتدئ، أقصى كل منافسيه بوضعهم في السجن، بتهم مفترضة أو مفبركة، ومن نجا منهم من السجن أقصته اللجنة «المستقلة» للانتخابات المعيّنة منه، لأسباب واهية رفضتها المحكمة الإدارية التي انتصرت لثلاثة منهم، وأبطلت قرار إقصائهم، لكن لجنة سعيّد تمسّكت بقرار الإقصاء، فلا أحد يمكنه أن ينافس الدكتاتور، وأحد المنافسين الوحيدين اللذين قُبلت ترشيحاتهما جرى اعتقاله يوم الاثنين الثاني من سبتمبر/ أيلول الجاري. وأرنب السباق المتبقي الوحيد في حلبة المنافسة قد يلاقي المصير نفسه، لأن قيس سعيّد يريد أن يجعل انتخاباته التي أقصى فيها المنافسين ومنع المراقبين واعتقل الصحافيين، مناسبة لمبايعته، وليس لإعادة انتخابه!

منذ وصوله إلى السلطة عام 2019، وخاصة بعد انقلابه على الدستور عام 2021، وقيس سعيّد يُسيّر بلاده بمراسيم رئاسية عبارة عن «فرمانات» غير قابلة للرفض أو النقد أو الطعن. وحول تونس، مهد الثورات العربية، إلى «أيالة» هو الحاكم فيها بأمره، من يعارضه يُعتقل، ومن ينتقده يُعتقل، ومن ينافسه في الانتخابات التي فصل قوانينها على مقاسه ونصب لجنة الإشراف عليها تحت إمرته، يُعتقل.

أدخل البلاد في أزماتٍ سياسيةٍ متوالية غير مسبوقة، وأغرق اقتصادها المنهار أصلا في مشكلات يصعُب إيجاد حلول لها. وفرض عليها عزلة دبلوماسية قاتلة وسط محيطها الإقليمي والدولي، بسبب تصريحاته المتشنّجة وقراراته المرتجلة. وأعاد البلاد سنواتٍ إلى الوراء، جعلت كثيرين من التونسيات والتونسيين يحنّون إلى عهد الدكتاتور السابق زين العابدين بن علي!

لقد أكّد الشعب التونسي، الذي خرج للاحتجاج على قرار لجنة الانتخابات رفضها إعادة ثلاثة مرشّحين انتصرت لهم المحكمة إلى السباق الانتخابي، بأنه ما زال يقظا ولم يستسلم لكل حيل الدكتاتور الفاشل لفرض شروطه حتى تُعاد تزكيته في انتخاباتٍ أشبه ما تكون بالاستفتاء العام لمبايعته.

ولفضح الدكتاتور وتعريته أمام نفسه وأمام العالم، ما زال الشعب التونسي يملك خياراً حاسماً، هو الذي ينفع في مثل هذه الحالات الخارجة عن كل سياق، وهو مقاطعة انتخابات السادس من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

سيكون هذا القرار أبلغ رسالة وأنصع صورة يرسلها التونسيون مرّة أخرى إلى العالم، بأن شعب ثورة الياسمين، الذي جعل زين العابدين بن علي يهرب تحت جنح الظلام ليلة 14 يناير/ كانون الثاني 2011، هو نفسُه الذي سيجعل قيس سعيّد هذه المرة يهزم نفسه بنفسه، عندما يقف وحيداً أمام صندوق الاقتراع لتجديد الثقة في نفسه بنفسه.

عندها سيبدو الدكتاتور عارياً أمام شعبه وأمام العالم.

(كاتب وإعلامي مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads